E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.1/2019/3(Part IV)
15 November 2018
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الإحصائية
الدورة الثالثة عشرة
بيروت، 29-30 كانون الثاني/يناير 2019

البند 4 (د) من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة المنفذة في مجال الإحصاء

أنشطة اللجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية

مذكرة من الأمانة التنفيذية

تحيل الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى اللجنة الإحصائية تقرير اللجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية في المنطقة العربية عن اجتماعها الثاني، الذي عقد في بيروت يومي 27 و28 آب/أغسطس 2018.

وحضر الاجتماع 11 ممثلاً عن الدول الأعضاء وعدد من الخبراء. وعرض ممثلو الأردن وليبيا ومصر استراتيجيات دولهم لتطوير الإحصاءات، وقدّم ممثلو العراق ولبنان والمغرب عروضاً عن الإنجازات والتحديات في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008، وعرض ممثلا تونس والمملكة العربية السعودية تجربة كل من الدولتين في السجلات التجارية والمسوح الاقتصادية. وركزت المناقشات على جداول العرض والاستخدام، وتطوير سجل الأعمال الإحصائي، وتحسين الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل، ودعم إحصاءات النقل والاقتصاد الرقمي. وعرضت شعبة الإحصاء في الإسكوا وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة نتائج ما بُذل مؤخراً من جهود في مختلف مجالات الإحصاءات الاقتصادية، وما يتصل بها من أدلة ومبادئ توجيهية وأدوات.

واتفق المشاركون على ضرورة التحوّل إلى نهج كلي في الإحصاء، يشارك فيه جميع منتجي البيانات، وعلى تطوير البنى الأساسية الإحصائية لتتيح تبادل البيانات بكفاءة وتحسين إنتاج الإحصاءات الاقتصادية عملاً بالتوصيات والمنهجيات الدولية. وعرضت الإسكوا والمنظمات الأخرى أولوياتها في الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، وحددت أوجه التآزر، ومجالات بناء القدرات وسبل حشد الموارد على الصعيدين الإقليمي والدولي. وناقش المشاركون في الاجتماع أيضاً اختيار المؤشرات الاقتصادية ذات الأولوية للمنطقة من مجموعة المؤشرات الاقتصادية لأهداف التنمية المستدامة وغيرها من المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل.

واللجنة الإحصائية مدعوة إلى أخذ العلم بتقرير الاجتماع واعتماد التوصيات الواردة فيه.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
أولاً- التوصيات		3
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة	24-3	5
ألف- الأولويات وتنفيذ البرامج والاستعراض الدوري للتقدم	5-3	5
باء- المؤسسات	8-6	5
جيم- نظام الحسابات القومية لعام 2008 والإحصاءات الداعمة له	15-9	6
دال- الهياكل الأساسية والعمليات	21-16	8
هاء- المؤشرات الاقتصادية: المؤشرات القصيرة الأجل والمجموعة الأساسية والمؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة	24-22	10
ثالثاً- تنظيم الأعمال	29-25	11
ألف- المكان وموعد الانعقاد	25	11
باء- الافتتاح	27-26	11
جيم- الحضور	28	11
دال- انتخاب أعضاء المكتب	29	11
المرفقات		
المرفق الأول- مجالات العمل الجديدة المقترحة في الإحصاءات الاقتصادية		12
المرفق الثاني- قائمة المشاركين		16

مقدمـة

1- أوصت اللجنة الإحصائية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في دورتها الحادية عشرة في عام 2015، بتشكيل لجنة فنية استشارية للإحصاءات الاقتصادية (المشار إليها فيما يلي باللجنة الفنية) في المنطقة العربية. ومهام هذه اللجنة تحديد القضايا ذات الأولوية في برامج الإحصاءات الاقتصادية في المنطقة؛ وتقديم المشورة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا بشأن القضايا المنهجية والفنية المتعلقة بوضع هذه البرامج ومراجعتها الدورية؛ والمساهمة في تعزيز التعاون والتنسيق على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية؛ ووضع المؤشرات الاقتصادية ونشرها لاستخدامها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

2- ويتضمن هذا التقرير أهم التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعها الثاني، الذي عُقد في بيروت يومي 27 و28 آب/أغسطس 2018.

أولاً- التوصيات

(أ) الطلب إلى البلدان اعتماد نظام الحسابات القومية كإطار شامل لدمج الإحصاءات الاقتصادية، واستعمال جداول العرض والاستخدام والحسابات الفرعية في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، ولا سيما حسابات المياه والطاقة، حرصاً على التكامل في جمع الحسابات القومية الدورية وإحصاءات الأعمال والتجارة الخارجية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالاقتصاد في المنطقة؛

(ب) إقرار الأولويات المتفق عليها في الاجتماع الأول للجنة الفنية الذي عقد في عام 2016، وإضافة إحصاءات النقل والاقتصاد الرقمي إلى برنامج عملها، وطلب الدعم من شعبة الإحصاء في الإسكوا وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة لبناء القدرات الإحصائية في هذين المجالين؛

(ج) الطلب إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا وضع برنامج عمل سنوي للجنة الفنية انطلاقاً من توصيات هذا الاجتماع، بالتشاور الوثيق مع أعضاء اللجنة الفنية وفي ضوء الأولويات المشتركة حسب برامج العمل الوطنية في مجال الإحصاءات الاقتصادية والاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات؛

(د) الطلب إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة مواصلة تقديم الدعم التقني إلى البلدان التي تعمل على إعداد استراتيجيات وطنية جديدة لتطوير الإحصاءات أو تحديث الاستراتيجيات القائمة في مجال الإحصاءات الاقتصادية، مع التركيز على أهمية الدعم السياسي لصانعي القرار في هذه البلدان؛

(هـ) الطلب إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة تقديم الدعم التقني إلى البلدان التي تعاني من نزاعات، في الرجوع إلى مصادر محددة للبيانات وتطبيق طرق مناسبة لتجميع الإحصاءات الاقتصادية، من إجل إعداد مجموعة تتضمن الحد الأدنى المطلوب من البيانات التي يمكن استخدامها في صنع القرارات ووضع السياسات. ويمكن مثلاً استخدام البيانات الجغرافية المكانية والصور

الملتقطة عبر الأقمار الاصطناعية لتقدير إحصاءات الإنتاج الزراعي أو المباني المتضررة، والطلب إلى الأمانة التنفيذية أيضاً تنظيم ورشة عمل لوضع خطة واضحة ومناسبة للبلدان المعنية في أسرع وقت ممكن؛

(و) الطلب إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة تقديم دعم إضافي لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008 والإحصاءات اللازمة له، يأخذ في الحسبان النواقص والاحتياجات الإقليمية التي يجري تقديرها بالاستناد إلى الاستبيانات والتقييمات، واستخدام جميع البيانات المتوفرة من مختلف المصادر، مثل المسوح والسجلات الإدارية، وسجل الأعمال الإحصائي وغيرها من المصادر، قبل الشروع في مسوح اقتصادية جديدة؛

(ز) التأكيد على أهمية تطوير جداول العرض والاستخدام في البلدان العربية، والاستفادة من خبرات البلدان ذات الاقتصادات المشابهة، واعتماد توصيات الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن جداول العرض والاستخدام، التي سيشارك فيها أعضاء اللجنة الفنية (بيروت، 29-30 آب/أغسطس 2018)؛

(ح) دعوة البلدان إلى إعداد النشرات الإحصائية باستخدام تكنولوجيات حديثة، كتلك التي تستخدمها الأمانة التنفيذية للإسكوا لنشر إحصاءات التجارة الخارجية وتحليلها، والطلب إلى الأمانة التنفيذية تقديم الدعم للبلدان التي ترغب في استخدام أدوات مماثلة؛

(ط) تطوير إحصاءات التجارة الخارجية، والتركيز على المؤسسات المتعددة الجنسيات في المنطقة العربية العاملة في سلاسل القيمة العالمية، وذلك عن طريق تبادل البيانات الجمركية وتحليلها؛

(ي) الطلب إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة مواصلة دعم تطوير سجل الأعمال الإحصائي وما يتصل به من تصنيفات اقتصادية، بناءً على خبرة دولة فلسطين في ربط الملفات الإدارية مع سجل الأعمال الإحصائي، وعلى النجاح الذي حققته الأمانة التنفيذية في تنفيذ البرامج الإقليمية لوضع إحصاءات الأسعار ومواءمتها، مثل برنامج المقارنات الدولية ووضع أدلة منسقة لأسعار الاستهلاك؛ مع العلم أنه يمكن إنجاز عمل مماثل لمواءمة جداول العرض والاستخدام في بلدان محددة، في تجميع الحسابات القومية ووضع سجل الأعمال الإحصائي؛

(ك) الطلب إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة دعم البلدان في الانضمام إلى عضوية لجنة الأمم المتحدة للخبراء المعنيين بإحصاءات الأعمال والتجارة، وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية، وفريق الأمم المتحدة العامل العالمي المعني بالبيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية؛

(ل) الطلب إلى أعضاء اللجنة الفنية استعراض المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل ذات الأولوية التي قدمتها الأمانة التنفيذية للإسكوا خلال الاجتماع ومجموعة المؤشرات الاقتصادية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة التي اقترحتها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وإعطاء اللجنة الفنية مهلة شهر لتقدم إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا مراجعاتها وملاحظاتها النهائية.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- الأولويات وتنفيذ البرامج والاستعراض الدوري للتقدم

3- ترأس السيد صالح الكفري، ممثل دولة فلسطين من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أوّل يوم من الاجتماع. وأعاد التأكيد على أهمية الاجتماع في تحديد النواقص والتحديات التي تواجهها البلدان العربية في مجال الإحصاءات الاقتصادية. وأشار إلى أنّ التحديات، في العديد منها، ذات طابع منهجي، أو تعود لنقص في الدراية التقنية لبناء أدوات تجميع الإحصاءات وإدارتها. ولتبادل المعارف والخبرات في ملتقيات مثل هذا الاجتماع فائدة في تذليلها. ومن المهم أيضاً تحسين المهارات التحليلية لصانعي القرار من أجل فهم الإحصاءات واستخدامها في وضع السياسات.

4- وحدّد بعد ذلك المشاركون بنود جدول الأعمال التي يعتبرونها ذات أولوية لبلدانهم، ولا سيما تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008 وقياس الاقتصاد غير النظامي. وشدّدوا على ضرورة إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تعاني من النزاعات في بناء القدرات. وأوضح السيد الكفري في ردّه أنّ المؤشرات وُضعت على مستويات مختلفة، آخذةً في الحسبان مختلف الأوضاع الاقتصادية والسياسية.

5- وسلط السيد عمر هاكوز، المستشار الإقليمي المعني بالحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية في الإسكوا، الضوء على أهمية إنشاء بنى أساسية إحصائية سليمة وقوية باستخدام سجلات الأعمال، ووضع جداول العرض والاستخدام، وتطبيق المعايير والتصنيفات الدولية. واعتبر أنّ هذه الخطوات تيسّر إنتاج البيانات في مجالات فرعية مختلفة، وتساعد في قياس الاقتصاد غير النظامي. ثم قدّمت السيدة وفاء أبو الحسن، رئيسة قسم الإحصاءات الاقتصادية في الإسكوا، عرضاً عن التقدم في المجالات ذات الأولوية التي سبق تحديدها. واستعرضت الأساس المنطقي لإضافة إحصاءات النقل والاقتصاد الرقمي إلى المجالات ذات الأولوية، في برنامج عمل الإسكوا كما لدى الأجهزة الإحصائية الوطنية بدعم من المنظمات الدولية والإقليمية (المرفق الأول). وفي المناقشات، وافقت ممثلة لبنان على إضافة إحصاءات النقل إلى المجالات ذات الأولوية، وشاركت خبرة بلدها في هذا المجال، من موقعه كمشارك في برنامج لإنتاج إحصاءات النقل ضمن برنامج التعاون الإحصائي الأوروبي – المتوسطي.

باء- المؤسسات

6- استعرض المشاركون في الجلسة الأولى الوضع المؤسسي الإحصائي في الدول الأعضاء. وقدم ممثلو الأردن وليبيا ومصر عروضاً عن وضع الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، تناولت مراحل إعداد الاستراتيجية، ودوافع تحديد أهدافها الاستراتيجية، والتوصيات والرؤية المستقبلية.

7- وعرض ممثل مصر تفاصيل مختلف المراحل التي مرّ بها البلد في وضع الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات، وقد توقفت من أجل إجراء التعداد الوطني للسكان. والمناقشات جارية مع مختلف الجهات المعنية لاستكمال الاستراتيجية ومتابعتها. وأوضح ممثل الأردن أنّ بلده عمد إلى تنقيح الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات للفترة 2008-2012، وهو يستعين بخبراء لتقييمها. وستركز المجالات ذات الأولوية في

الاستراتيجية قيد الإعداد على خطة التنمية لرؤية الأردن 2025 وما تستلزمه من رصد إحصائي. وأشار ممثل دولة فلسطين إلى أن أوّل استراتيجية قد وضعها خبراء خارجيون بالعمل مع شركات خاصة، في حين تبذل جهود داخلية لوضع الاستراتيجية الثانية التي تغطي الفترة 2017-2022. وتتيح الاستراتيجية فهماً أفضل لمسؤوليات كل جهة منتجة للبيانات وترتكز على شبكة مبسطة للاتصال والتعاون. وأضاف المتحدث أن الاستراتيجية مكّنت الجهات المعنية من توحيد البنى الأساسية الإحصائية وتحسين نوعية الإحصاءات المنتجة وكميتها. ويجري تدريب عدد من منتجي البيانات على المعايير والتصنيفات المختلفة.

8- وتلت العروض مناقشة أوضح فيها السيّد هاكوز أهميّة الأخذ بالتعاريف والمفاهيم الواردة في نظام الحسابات القومية لعام 2008 في الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، وذلك بهدف جمع البيانات بدقة وسهولة أكبر من مختلف منتجي البيانات، وضرورة اعتماد إطار لضمان الجودة من حيث المنهجيات. ورداً على سؤال عن الإحصاءات والنزاعات، أوضح ممثل الجمهورية العربية السورية أن معظم العمل في البلد انحصر في مناطق آمنة، وتوقّفت مسوح كثيرة أو أنها لم تجر بانتظام خلال فترة النزاع. واعتمد الكثير من البيانات المنشورة على تقديرات عوضاً عن مسوح، ولكن مع انخفاض حدة النزاعات حالياً، سيستأنف العمل على العديد من المسوح.

جيم- نظام الحسابات القومية لعام 2008 والإحصاءات الداعمة له

9- ناقش المشاركون في الجلسة الثانية التقدم المحرز في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008 والإحصاءات الداعمة له. واستهل السيد مايكل سميدس، المستشار الأقاليمي المعني بالحسابات القومية في شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، الجلسة بعرض الرؤية العالمية للعمل في مجال الإحصاءات الاقتصادية والإنجازات التي تحققت في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008 من حيث عدد البلدان المنفذة، وتسوية المسائل على جدول أعمال البحوث، واستكمال الكتيّبات والأدلة. كما عرض نتائج مسح عن الحسابات القومية أرسلته شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة إلى البلدان، وركّز على التقدم المحرز من حيث الامتثال في المفاهيم لنظام الحسابات القومية، والالتزام بالحد الأدنى المطلوب لمجموعات البيانات وإصدار الأرقام في الوقت المحدد. وركّز العرض على ما ينبغي القيام به في المستقبل لمساعدة البلدان المتأخرة في تنفيذ نظام الحسابات القومية، وعلى كيفية تحديد المشاكل التي تعترضها ومعالجتها. وختم المتحدث بعرض عناصر برنامج عمل شعبة الإحصاءات للسنوات القادمة. وعقب عرض شعبة الإحصاءات عرضٌ قام به السيد ماجد سكيني، إحصائي من الإسكوا، لنتائج المسح الذي أجرته شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لتقييم تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008 في البلدان العربية. وشرح أقسام المسح واستعرض التحديات والثغرات التي حددها.

10- وعرض السيد هاكوز النواقص والاحتياجات في المسوح الاقتصادية في المنطقة. وتلت مداخلته عروض من لبنان والمغرب والعراق، استعرض فيها الممثلون خبرات بلدانهم وممارساتها في مجال المسوح والبحوث الاقتصادية، والتقدم في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008.

11- وبعد العروض تقدّم ممثل دولة فلسطين باقتراح إلى الإسكوا لوضع خارطة طريق لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008. وذكّر المشاركون في مداخلاتهم بأن نظام الحسابات القومية لعام 1993 كان مصحوباً بدليل للتنفيذ وفّر نهجاً عملياً، وقد يكون مثل هذا الدليل مفيداً للغاية لنظام عام 2008. وأشاروا إلى

أهميّة الاستفادة من البيانات المتاحة واكتشاف مصادر جديدة للبيانات مثل الحسابات الفرعية والبيانات الضريبية. كما أوضحوا وجود حلول للمشاكل في تصنيف البيانات الجمركية ونوعيتها.

12- وقدّمت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة عرضاً عن التمويل الإسلامي، وكيفية حسابه في نظام الحسابات القومية. وتضمّن العرض أمثلةً على القضايا والتحديات التي تنشأ عند حساب الأنشطة المصرفية الإسلامية وأحال إلى الاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها ورشة العمل السابقة التي عقدت في بيروت في تشرين الأول/أكتوبر 2017. وشدّدت المناقشات على ضرورة وجود تواصل وحوار مستمر بين المنظمات عن الأنشطة المصرفية الإسلامية وكيفية حسابها. ويمكن تعلّم الكثير من بلدان مثل إندونيسيا وماليزيا، التي تملك تجربة متقدمة في المحاسبة الشاملة للأنشطة المصرفية الإسلامية.

13- وقدم السيد رمزي فانوس من الإسكوا عرضاً عن لوحات المتابعة التي أنشئت كأداة لنشر الإحصاءات التجارية والصناعية. وتطرق إلى مراحل تجميع الأرقام ومعالجتها ونشرها وكيفية تصوير البيانات. كما أحاط السيد ماجد حمودة من الإسكوا المشاركين علماً بنشرة التجارة الخارجية التي تعدّها شعبة الإحصاء في الإسكوا، وشرح التحديات التي تواجهها عملية الإعداد لها وأحدث التحسينات التي أجريت عليها. وإضافة إلى الملامح التجارية للبلدان، تعمل شعبة الإحصاء باستمرار على تطوير منتجات جديدة مثل المعلومات عن المنتجات من صادرات وواردات، فتتيح للمستخدمين الاطلاع على أكثر السلع تداولاً مع الخارج. وأثنى السيد إيفو هافينغا، مساعد مدير الإحصاءات الاقتصادية في شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، على عمل الإسكوا من حيث الجهود المبذولة لمواصلة تطوير نشرة التجارة الخارجية واستخدام تكنولوجيات متقدمة في لوحات التتبع. وأضاف أن شعبة الإحصاءات تستخدم نفس التكنولوجيات، ما يسهل التعاون في نشر الإحصاءات. وتطرقت المناقشات إلى موثوقية قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية في الأمم المتحدة وأهميّتها وإلى الفوارق التي وجدت بين قاعدة البيانات والبيانات الوطنية. وأشار المشاركون إلى إمكانيّة الاستفادة من بيانات الطيران في إحصاءات النقل، كما أشاروا إلى ضرورة التعاون مع الوكالات الجمركية لتسهيل تبادل البيانات في تحقيق المزيد من الدقة باعتماد أفضل الطرق للتصنيف والإبلاغ.

14- ثم قدّم السيد سكيني عرضاً عن عمل شعبة الإحصاء في تطوير إحصاءات الأسعار. وشرح كيفية عمل الشعبة باستمرار على تطوير إحصاءات الأسعار في المنطقة العربية من خلال مبادرات مثل إصدار معادل القوة الشرائية السنوي ومعادل القوة الشرائية على الصعيد دون الوطني، ومواءمة مؤشرات أسعار الاستهلاك. وسلّط الضوء على الأهمية المتزايدة لمعادل القوة الشرائية وتزايد استخدامه في إحصاءات شتى، وعلى الفوائد المحققة من أنشطة بناء القدرات التي أدت إلى نهج متكامل في إحصاءات الأسعار، وركّز على المبادرة الأصلية لبناء سلسلة سنوية لمعادلات القوة الشرائية، وهي مبادرة أطلقتها الإسكوا، وتعرضها حالياً على مناطق أخرى. ثم عرض السيد الكفري كيفية دمج برنامج المقارنات الدولية في عمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، على نحو ساعد وساهم في تطوير العمل الإحصائي الوطني. وسلّط الضوء على دور الإسكوا في هذه التجربة، وأكد على أهميّة إنتاج معادل القوة الشرائية بانتظام لإعطاء صورة أكثر واقعية ودقة عن المتغيرات المختلفة.

15- وتلت العروض مناقشات أثنى فيها السيد هافينغا على النجاح في تنفيذ برنامج المقارنات الدولية وتطوير إحصاءات الأسعار من خلال الالتزام والجهود التي بذلتها الإسكوا كما الدول الأعضاء لدمج معادلات القوة الشرائية في العمل الإحصائي. وإدارة برنامج المقارنات الدولية في الإسكوا من أفضل الممارسات،

ويجدر اتباعها في مشاريع أخرى، كما ينبغي بذل المزيد من الجهود لتنسيق الإحصاءات الاقتصادية في مجالات أخرى على نسق إحصاءات الأسعار. ويمكن أن توحّد البلدان سبل إنتاج البيانات عن الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من خلال جداول العرض والاستخدام. ومن المهم العمل على وضع تلك الجداول عن طريق تحديد النواقص ومعالجتها. كما ذكر المشاركون أجهزة المسح كأداة يمكن أن تساعد البلدان في الإسراع في جمع البيانات. وتدعم شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة استخدام هذه الأداة، وقد استعانت بتكنولوجيات البيانات الضخمة وتحليلها في جمع بيانات الأسعار.

دال- الهياكل الأساسية والعمليات

16- ترأس السيد علي قريرة، ممثل ليبيا من مصلحة الإحصاء والتعداد، جلسات اليوم الثاني من الاجتماع. وقدّم السيد حمودة عرضاً عن سجل الأعمال الإحصائي والتصنيفات الاقتصادية. وأوضح ماهية سجل الأعمال الإحصائي، واستعرض التوصيات الدولية، ووضع سجل الأعمال الإحصائي في البلدان العربية والتحديات التي تواجهها في وضعه. وتضمّن العرض إحاطة عن جهود التعاون بين الأجهزة الإحصائية الوطنية والكيانات الأخرى، وعمّا هو ضروري لتطوير سجل الأعمال الإحصائي، ولمحة عن أنشطة الإسكوا في هذا المجال. وأشار ممثل المغرب في المناقشات التي تلت العرض، إلى أن بلده أنشأ سجل أعمالٍ إحصائي، غير أنّ المشكلة في التحديث المنتظم. ثم ناقش المشاركون أهمية وضع وتحديث سجل الأعمال الإحصائي، والدور الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الدولية في بناء القدرات وتبادل الخبرات القطرية، وأهمية إضفاء الشرعية على عملية جمع البيانات لتلك السجلات. كما ناقش المشاركون برامجيات قواعد البيانات والمتطلبات التكنولوجية لتطوير سجل الأعمال الإحصائي وتحديثه، إضافة إلى التعاون المطلوب بين الأجهزة الإحصائية الوطنية وغيرها من الهيئات الحكومية لاسترجاع البيانات.

17- وعرض ممثل تونس تجربة بلده ووصف الإجراءات القانونية التي أفضت إلى إنشاء سجلات الأعمال وعملية تحديثها والهدف منها. وتحدّث عن الروابط التي تنشئها بين مختلف مدخلات البيانات والمعلومات التي تجمعها وعن عمليات جمع البيانات والتحقق من صحتها. وأوضح كيف وضعت تصنيفات الأنشطة والمنتجات وكيف بدأ العمل على اعتمادها ودمجها في النظم الإحصائية.

18- وعرض ممثل دولة فلسطين آخر المعلومات عن فريق العمل المعني بسجلات الأعمال وإحصاءات الأعمال في برنامج التعاون الإحصائي الأوروبي – المتوسطي، الذي تترأسه تونس ودولة فلسطين، وأطلع المشاركين على الأنشطة التي قام بها الفريق لدعم البلدان في إنشاء هذه السجلات. وأشار إلى أن سجلات الأعمال تستلزم شبكة إلكترونية بين الأجهزة الإحصائية الوطنية وكيانات حكومية مختلفة لجمع البيانات، لافتاً إلى العمل الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي باعتباره من أفضل الممارسات. وأوضح أن العمل آليّ في النموذج الأوروبي والشبكات المستخدمة في العديد من البلدان المتقدمة، خلافاً للبلدان العربية، حيث الكثير من العمل ينبغي القيام به يدوياً. وافتتح ممثل ليبيا المناقشة باعتبار الافتقار إلى التعاون بين الهيئات المختلفة في تبادل البيانات جزءاً من المشكلة التي يواجهها البلد في جمع بيانات سجل الأعمال الإحصائي. وأوضحت ممثلة الأمانة التنفيذية للإسكوا أهمية عمل الكيانات الإحصائية على تحديث معرفتها بالمفاهيم والتصنيفات الإحصائية، وأشارت إلى العمل الكثير الذي يمكن المباشرة به من دون أي تشريعات داعمة. وأعاد ممثل الأردن التأكيد على أهمية الدعم التشريعي لاسترجاع بيانات سجل الأعمال الإحصائي، ملتفتاً إلى الإسكوا والمنظمات الدولية الأخرى لدعم هذا الطلب التشريعي من صانعي القرار.

19- وعرض بعد ذلك ممثل الجمهورية العربية السورية خبرة بلده في إجراء المسوح الاقتصادية في ظل النزاع. وأوضح أن المسوح الاقتصادية أجريت في خمس محافظات فقط، واستكملت البيانات من السجلات الإدارية في وزارة المالية، التي تصنف الشركات مغلقة أو مغلقة مؤقتاً أو عاملة. وأكد السيد هافينغا على أهمية التدريب الذي يقدّمه برنامج التعاون الإحصائي الأوروبي – المتوسطي بشأن النواتج الإحصائية المنشودة، وهو يستلزم تحديد الأولويات والنواتج اللازمة لإنشاء سجل أعمال إحصائي كامل في غضون ثلاث إلى أربع سنوات. وأضاف أن في سجل الأعمال الإحصائي جوانب مختلفة لا بد من العمل عليها، مثل الروابط مع الجمارك وتطوير سجلات للتجارة. وأوضح أهمية وجود مثل هذه السجلات لفهم أثر التقلبات الاقتصادية المختلفة على النواتج والعمل والمتغيرات الأخرى فهماً كاملاً. واختتم بالدعوة إلى اتباع نهج متكامل في وضع سجل الأعمال الإحصائي الوطني واستعمال جداول العرض والاستخدام وتنظيم جولات عملية من التدريب. وعلّق ممثل الإمارات العربية المتحدة مشيراً إلى أن بلده رصد اختلافات كبيرة بين بيانات المسوح والسجلات الإدارية، واعتبر أنه سيكون من الصعب الاعتماد على السجلات التجارية وتحديثها باستمرار في غياب الدعم التشريعي. وأضاف السيد هاكوز أنّ مشكلة التمييز في سجل الأعمال الإحصائي بين "المنشأة" و"الوحدة"، أدى في بعض الحالات إلى أخطاء ولا سيما في الحالات التي تملك فيها المنشأة عدة وحدات عمل. كما ذكر أنّ النهج المتكامل الذي يربط بين سجل الأعمال الإحصائي ومنتجي البيانات يستدعي أولاً التوحيد في التصنيفات بين الأجهزة الإحصائية الوطنية ومصادر البيانات المختلفة.

20- وخصّص النصف الثاني من الجلسة الثالثة لمناقشة المسوح الاقتصادية والتجارية في الدول الأعضاء في الإسكوا. وقدّم ممثل المغرب أوّل عرض وطني تناول فيه المسوح الاقتصادية والأعمال والتجارة وتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008. وتطرق في عرضه إلى الدراسات الإحصائية الاقتصادية، والدراسة السنوية عن المنشآت، والمسوح الإحصائية الاقتصادية، وسجل الأعمال الإحصائي. واختتم بعرض موجز عن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008، في ضوء التوصيات الدولية والتصنيفات السليمة للأنشطة والمنتجات، إضافة إلى تعاريف المنشآت والوحدات في السجلات. وعرض بعد ذلك ممثل المملكة العربية السعودية المسوح الاقتصادية في المملكة بدءاً بأهدافها، وشرح المنهجيات التي استخدمت فيها، والعمل الميداني الذي تطلّبته، والتحديات التي واجهتها، وأهمها الافتقار إلى الموارد البشرية والوعي الإحصائي، والقضايا المرتبطة بالاختلاف في التصنيفات والممارسات التجارية. ثم ناقش ممثلو البلدان التي فيها سجل أعمال إحصائي مع الخبراء خبرات بلدانهم، وتواتر المسوح الاقتصادية وتعدادات المنشآت وكيفية تحديثها وتواتره.

21- وقدّم السيد هاكوز عرضاً أكد فيه الحاجة إلى تغيير منهجية إجراء المسوح الاقتصادية. وانطلق من الاعتبارات والمتطلبات التي يلزم مراعاتها قبل البدء بالمسح، وأوضح كيف يمكن تصميم استبيان أقل إرهاقاً للمجيبين. واختتم باستعراض المنهجية والمتطلبات المقترحة لإجراء مسح هيكليّ. وتطرق المشاركون في المناقشات إلى ضرورة وضع برنامج متكامل لإحصاءات الأعمال من أجل توفير إطار إحصائي مشترك. وتعمل شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة على إعداد دليل عن سجل الأعمال الإحصائي علماً أنّ ثمّة أساليب جديدة لتحسين استخدام البيانات الإدارية عوضاً عن إجراء المسوح. وناقش المشاركون أيضاً الحاجة إلى التوجّه نحو توحيد المسوح الإلكترونية وضرورة توحيد أساليب أخذ العينات. وختم الخبراء وممثلو الدول المناقشة بالاتفاق على أنه ينبغي أن يحددوا، مع سائر الدول الأعضاء، أولويات المنطقة ويقترحوا برنامجاً متكاملاً لإحصاءات الأعمال.

هاء- المؤشرات الاقتصادية: المؤشرات القصيرة الأجل والمجموعة الأساسية والمؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

22- استهل الجلسة الرابعة والأخيرة السيد روي ضومط من الإسكوا بتقديم عرض أطلع فيه المشاركين على مشروع استغرق ثلاث سنوات وهدف إلى تعزيز القدرات الإحصائية لإنتاج إحصاءات اقتصادية قصيرة الأجل في المنطقة من أجل تهيئة نظام إنذار مبكر يتيح الاستجابة لمختلف التقلبات الاقتصادية. وتناول العرض مختلف أنشطة بناء القدرات مثل الدورات التدريبية والمساعدة الفنية والجولات الدراسية والزمالات التي عقدت في إطار هذا المشروع، والمؤشرات والمجالات التي ركزت عليها. واختتم بإحاطة عن نتائج تقييم المشروع وقد بيّنت أهميته بالنسبة إلى البلدان باعتبار الجهود المبذولة فعالة عموماً، ومستدامة جزئياً. وناقش المشاركون والخبراء نتائج المشروع وأكدوا أنه بداية جيدة أنشأت شبكة من الخبرات القيّمة، ولكن ينبغي دمجها في برامج العمل الإحصائي إذ لا يمكن أن تبقى جهداً مستقلاً. وأشار ممثل الأردن إلى أن المشروع لم يتناول بعض المؤشرات التي كان قد حددها ضمن الأولويات، فأوضحت الأمانة التنفيذية للإسكوا أن المؤشرات المختارة هي التي كانت مشتركة بين البلدان التي نفّذ فيها المشروع. وستواصل الإسكوا العمل على تعزيز البُنى الأساسية للإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل، وعلى معالجة الثغرات والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء. وأشار السيد هافينغا إلى أنه على الصعيد العالمي، تبحث شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في التحوّل نحو جمع المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل من البلدان بطريقة آلية.

23- ثم تولت السيدة أبو الحسن مناقشة المجموعة الأساسية من المؤشرات الاقتصادية للبلدان العربية التي يمكن أن تستمد من قائمة المؤشرات الاقتصادية التي حددتها جامعة الدول العربية على أنها ذات أولوية، والمؤشرات الاقتصادية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، والمؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل التي حددتها الإسكوا في إطار المشروع على أنها ذات أولوية. وعرضت قوائم المؤشرات الثلاث على المشاركين، وقدمت تقييماً لمدى توفر البيانات عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بهدف المساعدة على تحديد الثغرات، فذكرت أن الكثير من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتوفرة على قاعدة بيانات شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة لا ترد على المواقع الإلكترونية للأجهزة الإحصائية الوطنية. وأشارت إلى توفر بعض البيانات الوصفية عن أهداف التنمية المستدامة باللغة العربية وأهمية اعتمادها كونها تتيح المقارنة بين البلدان، وناقشت المعايير التي ستعتمد لتحديد القائمة الأساسية من المؤشرات ذات الأولوية. وأضافت ممثلة لبنان أن اختيار المؤشرات يتوقف على الجدوى من إنتاجها. واقترح ممثل دولة فلسطين وضع خطة سنوية واضحة تعرض بالتفصيل أنشطة بناء القدرات في إطار المجموعة الأساسية من الأنشطة الاقتصادية، وذكر أيضاً أهمية مشاركة أعضاء اللجنة الفنيّة. وتساءل ممثل مصر عن سبب وضع جامعة الدول العربية لقائمة أخرى من المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل وعدم التزامها بالقائمة الدولية، فأوضحت الأمانة التنفيذية أنها سبقت ونقلت هذا التساؤل إلى الجامعة مع القائمة الدولية للمؤشرات والبيانات الوصفية. وخصص الجزء التالي من الجلسة لتحديد مجموعة من التوصيات والأولويات لتعتمدها اللجنة الفنية.

24- واتفق المشاركون على مواصلة دراسة المؤشرات وتقييمها مع الأجهزة الإحصائية الوطنية وإبداء ملاحظاتهم على هذا الأساس. وأعادوا التأكيد على التوصيات التي خلص إليها الاجتماع بشأن الأعمال المقبلة في مجال الإحصاءات الاقتصادية، وناقشوها. وستقوم الأمانة التنفيذية للإسكوا بصياغة التوصيات والتقرير، وإحالتها إلى جميع المشاركين لإبداء ملاحظاتهم النهائية. وشددت الأمانة التنفيذية على أهمية متابعة التواصل

عبر البريد الإلكتروني والتداول بالفيديو بعد الاجتماع لتفعيل عمل اللجنة الفنية، وعقد مناقشات إضافية، واستعراض التوصيات الصادرة عن الاجتماع.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- المكان وموعد الانعقاد

25- عقدت اللجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية في المنطقة العربية اجتماعها الثاني في بيروت، يومي 27 و28 آب/أغسطس 2018.

باء- الافتتاح

26- افتتح الاجتماع السيد محمد علي الحكيم، الأمين التنفيذي للإسكوا، مرحباً بالحضور ومتمنياً تحقيق نتائج مثمرة. وشدد على أهمية هذا الاجتماع في تعزيز الإحصاءات الاقتصادية في المنطقة بالاستناد إلى المعايير والتوصيات الدولية. ودعا إلى المزيد من التعاون والدعم السياسي والمالي من أجل تحسين وتيرة إنتاج الإحصاءات الاقتصادية وزيادة جودتها في الدول الأعضاء.

27- وشكر مساعد مدير الإحصاءات الاقتصادية في شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، السيد ايفو هافينغا، الأمانة التنفيذية للإسكوا على التعاون في تنظيم الاجتماع. وشدد على أهمية التركيز على اعتماد نهج متكامل للإحصاءات الاقتصادية التي بلغت مستوى من النضج يتيح للبلدان قياس أوجه الترابط بين مختلف الكيانات الاقتصادية وفهمها بدقة أكبر وكلفة أقل، ممّا يسمح بتحليل هذه الديناميات.

جيم- الحضور

28- حضر الاجتماع ممثلون عن 11 بلداً من البلدان الأعضاء وعدد من الخبراء، وترد قائمة بأسماء المشاركين في الملحق الثاني.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

29- تولّى ممثل دولة فلسطين دور رئيس اللجنة الفنية لكون ولايته تنتهي في عام 2020. وانتخب ممثل ليبيا رئيساً مشاركاً. وقد اضطلعت الأمانة التنفيذية بمهام المقرر في الاجتماع.

المرفق الأول

مجالات العمل الجديدة المقترحة في الإحصاءات الاقتصادية

إحصاءات النقل والاقتصاد الرقمي

1- جمع ونشر إحصاءات النقل

(أ) سياق إحصاءات النقل

نظراً لأهمية قطاع النقل وتأثيره على حياة الشعوب والأفراد، والاقتصادات، والمجتمعات، والبيئة، عيّن الأمين العام للأمم المتحدة الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالنقل المستدام في عام 2014 ليقدم مجموعة توصيات محددة بشأن كيفية مساهمة قطاع النقل في الدفع بعجلة التنمية المستدامة مع التركيز على القضاء على الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودعم عملية التصدي لتغيّر المناخ. وقد عرّف الفريق الاستشاري النقل المستدام بأنه توفير الخدمات والبنية التحتية اللازمة لتنقُّل الأشخاص والبضائع – بما يكفل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لفائدة أجيال اليوم والأجيال المقبلة – بطريقة آمنة، وفعالة، وميسورة التكلفة، وفي المتناول، وقادرة على الصمود، مع تقليل الانبعاثات من الكربون والانبعاثات الأخرى والآثار البيئية[1]. ويعتبر النقل محركاً رئيسياً للتنمية والاستدامة. وتحويل التركيز في مجال النقل من تنقل الأفراد باستخدام وسائل النقل الآلية الفردية وتحسين سرعة حركة المرور، إلى فكرة الوصول عن طريق النقل، هو نقلة نوعية نحو إعطاء الأولوية للناس.

ودعت الوثيقة الختامية للفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالنقل المستدام إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بالخطط والسياسات والاستثمارات في مجال النقل بالاستناد إلى الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: التنمية الاجتماعية، والأثر البيئي، والنمو الاقتصادي، مع تحليل كامل دورة الحياة وإدماج جميع جهود التخطيط للنقل المستدام مع تطوير وسائل النقل على نحو يحقق التوازن الملائم. ودعت أيضاً إلى إنشاء أطر مؤسسية وقانونية وتنظيمية حكومية داعمة، لتعزيز النقل الفعال والمستدام ووضع أطر الرصد والتقييم اللازمة للنقل المستدام. وشددت على ضرورة بناء القدرات في مجال جمع بيانات وإحصاءات دقيقة وموثوقة وتحليلها، وبناء القدرات الفنية للجهات المسؤولة عن وضع الخطط المتعلقة بالنقل وتنفيذها، لا سيما في البلدان النامية[2].

وهذه النتائج تدعو إليها أيضاً خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي شددت على دور النقل المستدام في إحراز تقدم كبير نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فأهداف التنمية المستدامة لم تتناول النقل المستدام في هدف مستقل بل ركزت عليه في مقاصد 8 أهداف من أصل 17 هدفاً، وقد وُضعت مؤشرات متعلقة بالنقل للأهداف الثمانية لارتباطها بنظام النقل بشكل مباشر أو غير مباشر. وترتبط القضايا التي تتناولها بشكل أساسي بسهولة الوصول إلى نظم النقل؛ ويسر التكلفة؛ والبيئة وتغيّر المناخ؛ والإنتاج وتوفير فرص العمل؛ والربط (بما في ذلك بين المناطق الريفية والحضرية)؛ والسلامة؛ والسياحة؛ والاستدامة والطاقة.

ومن شأن توفّر نظم المعلومات والبيانات الملائمة والآنية أن تزوّد واضعي الخطط والسياسات بالوسائل اللازمة لوضع خطط تتسم بالشمولية ووضع السياسات وتنفيذها بطريقة منهجية فعالة وقائمة على الأدلة. ولا يزال توفير بيانات شاملة، حسنة التوقيت، وقابلة للمقارنة من التحديات الرئيسية التي يواجهها الكثير من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأعضاء في الإسكوا. إلا أن ظهور التكنولوجيات الجديدة والتطورات في هذا المجال يمكن أن يدعم قدرات البلدان الأعضاء على جمع هذه البيانات والمؤشرات ونشرها.

---

(1) https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2375MobilizingSustainableTransport.pdf.

(2) المرجع نفسه.

(ب) نطاق العمل المستقبلي المقترح في مجال إحصاءات النقل

بدأت الأمانة التنفيذية تولي إحصاءات النقل المزيد من الاهتمام، نظراً لأهمية هذا القطاع، وطابعه الشامل لعدة مجالات، وأهميته بالنسبة إلى القطاعات والمؤشرات الأخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وتركز في عملها على أربعة محاور هي: جمع البيانات؛ ووضع مسرد للمصطلحات والبيانات الوصفية؛ وعقد الشراكات؛ والتعاون الفني.

وقد أجرت استعراضاً وتحديثاً لبيانات النقل الداخلي في الدول الأعضاء البالغ عددها 18 دولة، واتخذت عام 2010 كسنة الأساس، فلاحظت أوجه قصور متعلقة بمصادر البيانات وتعاريفها والمواءمة والمقارنة بينها فضلاً عن ثغرات في مجموعات البيانات من نواحي الشمولية والموثوقية وحسن التوقيت والاكتمال. وبالتالي ثمة مجال واسع للعمل المشترك بين الدول الأعضاء في الإسكوا بالتعاون مع الأمانة التنفيذية في الإسكوا، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية، من أجل تحسين إنتاج البيانات الموثوقة والموحدة وحسنة التوقيت والقابلة للمقارنة.

في هذا السياق من المقترح أن تعمل الأمانة التنفيذية، بالتعاون الوثيق مع الأجهزة الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والهيئات الإقليمية والدولية، على:

- مواءمة إحصاءات النقل الداخلي في الدول الأعضاء في الإسكوا وفي المنطقة العربية ككل، وفي المجتمع الدولي؛
- ضمان جمع إحصاءات شاملة وموثوقة عن النقل الداخلي والمستدام في الدول الأعضاء وإتاحتها، وفقاً لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛
- تحسين قابلية مقارنة إحصاءات النقل على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال اعتماد المنهجيات والمصطلحات المناسبة لمواءمة إحصاءات النقل الداخلي؛
- نشر إحصاءات النقل الداخلي الإقليمية عبر المطبوعات وعلى شبكة الإنترنت؛
- تقديم الدعم الفني وتنظيم أنشطة بناء القدرات للدول الأعضاء بشأن منهجيات جمع وتصنيف الإحصاءات عن الطرق، والسكك الحديدية، والطرق المائية الداخلية، وخطوط الأنابيب، والنقل المتعدد الوسائل، وحوادث المرور على الطرق، بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى بهدف إنتاج إحصاءات موثوقة قابلة للمقارنة وحسنة التوقيت عن النقل المستدام؛
- تعميم أفضل الممارسات والتجارب الناجحة والدروس المستفادة في المنطقة العربية؛
- تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية من أجل تبسيط البيانات التي يتم جمعها وتصنيفها، ومواءمتها وضمان قابلية مقارنتها، على الصعيدين الإقليمي والدولي.

(ج) سبل المضي قدماً

أعضاء اللجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية مدعوون إلى أخذ العلم بالأنشطة المتعلقة بإحصاءات وبيانات النقل التي تقوم بها الإسكوا حالياً؛ وإلى تزويد الأمانة التنفيذية بالولاية اللازمة للعمل على إحصاءات النقل، وضمان تعاون الأجهزة الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء في جمع البيانات المتعلقة بالنقل ونشرها؛ وعرض أولويات هذه الأجهزة، والتعاون على نحو فعال مع الأمانة التنفيذية لتحقيق الأهداف المرجوة.

2- قياس الاقتصاد الرقمي

(أ) التطورات الأخيرة والتقدم في قياس الاقتصاد الرقمي

ساهمت التطورات التكنولوجية السريعة والواسعة النطاق في ظهور تكنولوجيات جديدة للمعلومات كانت ولا تزال تؤثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. وقد أدت هذه التطورات إلى ظهور أنواع جديدة من السلع والخدمات والعمليات والمعاملات السريعة وطرق تبادل السلع والخدمات على صعيد الاقتصاد العربي وعلى المستوى العالمي. وقد أثرت على طريقة إنتاج السلع والخدمات وتوفيرها، وطبيعة هذه السلع والخدمات، وأدت إلى ظهور قنوات جديدة في السوق. إلا أنها طرحت العديد من المسائل المنهجية مثل كيفية استيعاب الأنشطة المضطلع بها في إطار الاقتصاد الكلي الحالي؛ وطرق التصنيف الملائمة والفرق من حيث السعر/الحجم في التطورات الإسمية؛ وكيفية قياس الاقتصاد الرقمي.

وتناول فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية[3] هذه المسائل في اجتماعه الحادي عشر الذي عقد من 5 إلى 7 كانون الأول/ديسمبر 2017، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وطلب فريق الخبراء الاستشاري إرسال الاستنتاجات التي توصل إليها[4] مباشرة إلى رؤساء مختلف فرق العمل واللجان والفرق العاملة وفرق الخبراء المعنيين بالإحصاءات الاقتصادية وحسابات الاقتصاد الكلي، على أن يتولى رئيس الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية ذلك[5]. وأكدت هذه الاستنتاجات عدم وجوب تحديث نظام الحسابات القومية في الوقت الراهن، ولكنها شددت على الحاجة إلى المضي قدماً في إجراء البحوث بشأن المسائل التي تذهب إلى أبعد من نظام الحسابات القومية لعام 2008، وإلى تقديم توجيهات بشأن مسائل التنفيذ العملي. وحددت الرقمنة من بين المجالات ذات الأولوية التي تتطلب إجراء المزيد من البحوث في مجال نظام الحسابات القومية.

رحب فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية بالمبادرة التي اتخذها الفريق الاستشاري التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لوضع إطار فرعي لقياس الاقتصاد الرقمي، وأوصاه بالعمل، بالتعاون مع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، على البحث في أمثلة ملموسة عن كيفية تناسب أنشطة الإنتاج الرقمي مع الإطار المفاهيمي لنظام الحسابات القومية، وإطار الحساب الفرعي التحليلي الأوسع نطاقاً. وشدد فريق الخبراء الاستشاري على ضرورة إشراك البلدان النامية في صياغة إطار الحساب الفرعي للاقتصاد الرقمي، وعلى الحاجة إلى مزيد من العمل لقياس أثر الرقمنة على الاقتصاد. وأشار أيضاً إلى أن الإطار الذي اقترحته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتسق مع الإطار المتعلق بالتجارة الرقمية الذي طرحته اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي. ويتوخى التعاون الوثيق بين الفريق الاستشاري التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية[6]. وفي نهاية عام 2018، سيقدم الفريق الاستشاري التابع

---

(3) يهدف فريق الخبراء الاستشاري إلى مساعدة الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية على الاضطلاع ببرنامج عمله، ومعالجة المسائل المدرجة في جدول أعمال البحوث المتعلقة بنظام الحسابات القومية، واستعراض الوثائق والأدوات المتعلقة بتنفيذ نظام الحسابات القومية (SNA/M1.17/RM.1).

(4) استنتاجات الاجتماع الحادي عشر لفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية، 5-7 كانون الأول/ديسمبر 2017، الأمم المتحدة، نيويورك. https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/aeg/2017/M11_Conclusions.pdf.

(5) يمكن الاطلاع على ولاية الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية عبر (SNA/M1.17/RM.1) https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/docs/mandate.pdf.

(6) في عام 2016، شكلت لجنة الإحصاءات والسياسات الإحصائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فريقاً استشارياً معنياً بقياس الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الرقمي، تألف من خبراء وطنيين وممثلين عن المنظمات الدولية، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة. (SNA/M1.17/4.1).

لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقريراً نهائياً يتضمن توصية بشأن تصنيف الاقتصاد الرقمي وإطار الحساب الفرعي المتفق عليه[7].

(ب) الملاحظات الختامية وسبل المضي قدماً

القصد من هذه المذكرة هو إطلاع المشاركين على آخر التطورات في مجال قياس الاقتصاد الرقمي، والمنهجيات المقترحة لإدراج المعاملات ذات الصلة في الحسابات القومية. وفي ما يلي بعض النقاط التي لا بد من الإشارة إليها:

- استكملت عملية وضع إطار مفاهيمي؛
- يجري العمل على إنشاء حساب فرعي استناداً إلى الإطار المفاهيمي، وذلك بهدف معالجة مسألتين هامتين هما تمثيل و/أو إدراج الاقتصاد الرقمي في الحسابات الأساسية، وضمان إدراج المعاملات الهامة بشكل ملائم في الحسابات القومية؛
- قد يفوق مستوى المعلومات قدرات العديد من نظم المعلومات الإحصائية الوطنية، ما قد يحتم ضرورة التحقق من الجدوى والسرية ومدى تلبية الاحتياجات المتعلقة بالسياسات، وتحليلها بدقة؛
- يقر فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية بضرورة النهوض بالبحوث المتعلقة بالرقمنة، وتوفير التوجيهات بشأن التنفيذ العملي، وقياس تأثير الرقمنة على الاقتصاد، رغم أن هذه الخطوة قد تتجاوز نظام الحسابات القومية لعام 2008؛
- على الفريق الاستشاري التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العمل، بالتعاون مع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، على البحث في أمثلة ملموسة عن كيفية تندرج أنشطة الإنتاج الرقمي في الإطار المفاهيمي لنظام الحسابات القومية، وإطار الحساب الفرعي التحليلي الأوسع نطاقاً؛
- البلدان النامية مدعوة إلى المشاركة في صياغة إطار الحساب الفرعي للاقتصاد الرقمي؛
- في نهاية عام 2018، يقدم الفريق الاستشاري التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقريراً نهائياً يتضمن توصية بشأن تصنيف الاقتصاد الرقمي وإطار الحساب الفرعي المتفق عليه.

بناءً على ما تقدم، إن الأعضاء في اللجنة مدعوون لأخذ العلم بآخر التطورات في قياس الاقتصاد الرقمي وبالحاجة إلى إدراج المعاملات ذات الصلة في الحسابات القومية؛ ومواكبة التطورات الأخرى في هذا المجال؛ وتقييم ما إذا كان مستوى المعلومات في الإطار الفرعي المقترح يلبي احتياجاتهم ويلائم قدراتهم؛ والنظر في التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لصياغة إطار الحساب الفرعي للاقتصاد الرقمي.

(7) SNA/M1.17/4.1.

المرفق الثاني(*)

قائمة المشاركين

المملكة الأردنية الهاشمية

معاوية الزغول
مدير الحسابات القومية
دائرة الإحصاءات العامة
هاتف: 9625300700+
بريد إلكتروني: zghool@dos.gov.jo

الإمارات العربية المتحدة

إبراهيم عاكوم
المدير التنفيذي
مركز رأس الخيمة للإحصاء والدراسات
رأس الخيمة
هاتف: 97172025000
بريد إلكتروني: akoum@css.rak.ae

الجمهورية التونسية

مبروك نصري
مدير الحسابات القومية
المعهد الوطني للإحصاء
هاتف: 21694292743+
بريد إلكتروني: nasri.mabrouk@ins.tn

الجمهورية العربية السورية

محمد شحيبر
مدير الإحصاءات الاقتصادية
المكتب المركزي للإحصاء
هاتف: 963933525660+
بريد إلكتروني: shuhaiberm@yahoo.com

جمهورية العراق

سجى الخفاجي
الجهاز المركزي للإحصاء
هاتف: 9647724253221+
بريد إلكتروني: cosit_ind@yahoo.com

دولة فلسطين

صالح الكفري
مدير الإحصاءات الاقتصادية
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
هاتف: 970599230119+
بريد إلكتروني: saleh@pcbs.gov.ps

الجمهورية اللبنانية

ليليان نصر
إدارة الإحصاء المركزي
هاتف: 96170852218+
بريد إلكتروني: Liliane_Nasr@hotmail.com

دولة ليبيا

علي قريرة
المدير التنفيذي
مكتب الإحصاء والتعداد
هاتف: 218913204828+
بريد إلكتروني: greraali@yahoo.com

جمهورية مصر العربية

ريمون جوده
مدير عام
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هاتف: 201228942743+
بريد إلكتروني: raymon_andrawes@yahoo.com

المملكة المغربية

الهام اولخير
البحوث الظرفية الاقتصادية
المندوبية السامية للتخطيط
هاتف: 212668983852+
بريد إلكتروني: ilhamoulkhir@yahoo.fr

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

المملكة العربية السعودية

ناصر العتيبي
مستشار في الحسابات القومية
الهيئة العامة للإحصاء
هاتف: +966505253821
بريد إلكتروني: naalotaibi@stats.gov.sa

شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

ايفو هافينغا
مساعد مدير الإحصاءات الاقتصادية
ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة
هاتف: +12129634859
بريد إلكتروني: havinga@un.org

مايكل سميدس
مستشار إقليمي للحسابات القومية
هاتف: +19173673782
بريد إلكتروني: michael.smedes@un.org

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

يوراي ريتشان
مدير
شعبة الإحصاء
هاتف: +9611978351
بريد إلكتروني: riecan@un.org

وفاء ابوالحسن
رئيس قسم الإحصاءات الاقتصادية
شعبة الإحصاء
هاتف: +9611978353
بريد إلكتروني: aboulhosn@un.org

عمر هاكوز
مستشار إقليمي للحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية
شعبة الإحصاء
هاتف: +9611978342
بريد إلكتروني: hakouzo@un.org

ماجد حموده
إحصائي
شعبة الإحصاء
هاتف: +9611978456
بريد إلكتروني: hamoudeh@un.org

ماجد سكيني
إحصائي اقتصادي
شعبة الإحصاء
هاتف: +9611978362
بريد إلكتروني: skaini@un.org

وسيم حمود
مساعد احصائي
شعبة الإحصاء
هاتف: +9611978349
بريد إلكتروني: hammoudw@un.org

روي ضومط
مساعد إحصائي
شعبة الإحصاء
هاتف: +9611978368
بريد إلكتروني: doumit@un.org

رمزي فانوس
مساعد إحصائي
شعبة الإحصاء
هاتف: +9611978709
بريد إلكتروني: ramzi.fanous@un.org